انعكاسات الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في دول المغرب العربي "الجزائر انموذجاً"

د. حاج سودي محمد
جامعة أدرار الجزائر مخبر القانون والمجتمع

د. بطيمي حسين
جامعة الاغواط / الجزائر

مقدمة:

تعتبر دول المغرب العربي ممرا حتميا للمهاجرين السريين الأفارقة القاصدين الضفة الأوربية، متبعين طرقا كانت تاريخيا معبرا لقوافل التجارة بين دول جنوب الصحراء ودول شمال افريقيا.مما جعل هذه الدول اليوم دول مركزا لعبور العديد من المهاجرين السريين المنحدرين من مالي والنيجر، والتشاد وبوركينافاسو والنيجر، القاصدين أوروبا وأمريكا متسللين عبر الحدود خاصة حدود دول المغرب العربي لاسيما الجزائر والمغرب، وتونس.

ولكن المثير في الأمر أن أعدادا متزايدة من الأفارقة القادمين من دول إفريقيا،بعد الإجراءات الأخيرة المتخذة من دول الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي أدت الى تضييق الخناق الأوربي على المهاجرين غير الشرعيين، مما جعل هذه الدول بالنسبة لهم دول استقرار سواء كانت مؤقتة او دائمة.

مما جعل ذلك دول المغرب العربي تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية وحتى الامنية سواء على المستوى الداخلى أو الدولي نتيجة تجمع هده الحشود الهائلة من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين

وباعتبار الجزائر واحدة من أهم دول المغرب العربي نتيجة موقعها الجغرافي وشساعة مساحتها فقد شهدت في السنوات الأخيرة تدفق الالاف من المهاجرين غير شرعيين على حدودها،باعتبارها دولة مستقبلة ومصدرة للمهاجرين ما بات يهدد امنها الاقتصادي والاجتماعي في مقابل الجهود التي تبذلها الحكومة من مختلف السياسات القطاعية الرامية تحقيق مختلف أوجه التنمية والتي نذكر من بينها سياسة التشغيل التي باتت تشكل منذ عشرية ونصف الانشغال الاول لذى السلطات العمومية ويرجع ذلك بالاساس الى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق حجم العرض وهو مايعني ارتفاع مستويات البطالة مع ما يرافق ذلك من افات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي فضلا عما ينتج من هدر للطاقات وهروب للكفاءات وتراجع في النمو الاقتصادي وتشكيك في مدى فاعلية سياسات التشغيل.

في مقابل هذه الجهود المبدولة من طرف الدولة أضحت العمالة الافريقية غير النظامية كابوس حقيقي يعصف بسوق العمل في بلدان المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

لهذا سنحاول من خلال هذا العمل معالجة إشكالية **أثار الهجرة غير الشرعية على سياسات التشغيل في الجزائر وعلى سوق العمل بصفة خاصة؟** وللاجابة عن هذه الاشكالية سنقسم الدراسة الى محورين حيث نعالج في المحور الاول الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وسياسة التشغيل وعلاقتها بسوق العمل اما المحور الثاني فسنخصصه الى واقع سوق العمل في الجزائر اثار الهجرة غير الشرعية عليه.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية ولسياسة التشغيل(سوق العمل)

سيتضمن هذا المحور الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية أولا والاطار المفاهيمي لسياسة التشغيل ثانيا

أولا: الاطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق الى تعريف الهجرة غير الشرعية واهم اسبابها

١- تعريف الهجرة غير الشرعية

يطلق عليها الهجرة السرية او الهجرة غير القانونية، فقد كان في البداية يطلق عليها الهجرة غير الموثقة undocumented migration فيتطور ليصبح المفهوم الهجرة غير الشرعية illegal migrationوبعدها أصبح هذا المفهوم مقرون بمصطلح الامن البشري migration and human securityوكذلك ارتبطت الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر human trafficking [1] (رشاعلي، ٢٠١٩)

تعرف الهجرة غير الشرعية انها " تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجروا اليها، والمهاجرون العابرون الى دولة تكون ممرا للوصول الى دولة " كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود، والتي يتداخل فيها امن الفرد والدولة والمجتمع (حروري، ٢٠٠٩) [2]

كما يقصد بمصطلح الحرقة: "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على امل ان يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال (النور، افريل٢٠٠٨).[3]

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية " بانها ظاهرة متنوعة تشتمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر او البحر او الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (النور، افريل٢٠٠٨).[4]

كما عرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة السرية كما يلي: " الهجرة السرية هي التنقل العابر للحدود الدولية او الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة (سلام، ٢٠١٠)[5]، اذ تشير أيضا المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام ٢٠١٠ بأن عبور الحدود الدولية هو أحد اشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة، وكذلك ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين كما تشير أيضا الى ان الهجرة السرية يمكن تعريفها حسب وجهة نظر الدولة المصدرة او حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة.

وقد عرفها المكتب الدولي للعمل " الهجرة السرية او غير الشرعية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير القانونيين:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود خلسة عن الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون اقامتهم عن المدة المحددة.
- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفون هذا العقد، سوآءا بتخطي المدة المحددة له او بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد (عثمان، ياسر، و المبارك، ٢٠٠٨) [6]

الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دولة المنشأ: " فهي تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياها على انه خرج من اقليمها من منافذ غير شرعية او خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة او بطريقة احتيالية."

الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة: " تنظر للمهاجر غير الشرعي لكونه تواجد على أراضيها دون موافقتها أيا كان البلد القادم منه، وأيا كانت وسيلة خروجه من تلك البلد ووصوله الى أراضيها.

الملاحظ من خلال التعاريف ان الصفة الأساسية التي يتميز بها المهاجر غير شرعي هي مخالفة القانون وهذا اما اثناء دخوله او اقامته، او بسبب النشاط الذي يمارسه وهذا ما جعل العديد من الدول تجرم الهجرة غير الشرعية.

٢- اهم أسباب الهجرة غير الشرعية

يمكن اجمال اهم أسباب الهجرة غير الشرعية الى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

أ- الأسباب السياسية

اعتبرت الأسباب السياسية والأمنية من بين اهم العوامل التي أدت الى تسارع وتيرة الهجرة غير شرعية، حيث أصبحت اعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم واهليهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش، وهم يعتقدون بوجودها في ارض الاحلام في الضفة الأخرى، وعلى الرغم من ان الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير انها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها الى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى تشجيع الهجرة اليها.

حيث تعتبر الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية او العقائدية، والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون اثناء الحروب أحد الأسباب التي تجبر الافراد على النزوح من المناطق غير الامنة الى أخرى أكثر أمنا [٧] وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية او اللجوء السياسي.

هذا وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وافريقيا بصفة عامة من اهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية وهي حدود مصطنعة وموضوعة بإرادة خارجية وضعتها القوى الاوربية خلال العقدين الذين تبعا مؤتمر برلين ١٨٨٤ (رزيق المخادمي، ٢٠٠٥). [٨]

هذا وتعد عدم القدرة على توصيل سلع سياسية إيجابية من قبل الدولة لشعوبها أحد اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على الدولة بالضعف او الفشل او الانهيار، الامر الذي يترتب عليه ضعف الشعور بالانتماء الى هذه الدولة من قبل الطبقات الدنيا خاصة باعتبارها أكثر الطبقات تهميشا وحرمانا من تلك السلع مما يدفع بها الى البحث عن بدائل أقرب الى المجازفة عن طريق الهجرة الغير شرعية.

ان غياب الديمقراطية كنظام حكم وعجز النظام عن بناء صيغ الحكم الجيد، فقلة نصيب الشباب من ممارسة الديمقراطية وعدم الشعور بحضور سياسي فاعل يولد الإحباط (بشير، ٢٠٠٠)[٩] والشعور بالتهميش الذي تتخذه الهجرة غير الشرعية أحدأكثر اشكاله التعبيرية، وتشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي وفقدان حرية التعبير عن الراي والديمقراطية وغياب مبادئ حقوق الانسان، واحترام الحريات العامة بحيث يتولد لدى الافراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي.

ب- الأسباب الاقتصادية

تعتبرالأوضاع الاقتصادية احد اهم الأسباب التي تؤدي الى الهجرة غير الشرعية، ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار، والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له من انعكاسات سلبية على سوق العمل، ان انخفاض الدخل الاسري عامل من عوامل الانحراف (بركان، ٢٠١٢) [١٠]، فالفقر المتزايد يدفع الناس الى الانتقال بحثا عن العمل، فصور الحياة الأفضل في سائر الأماكن في العالم تصلهم و تجذبهم من خلال وسائل الاعلام التي تصل اليوم الى اكثر الأماكن، والمجتمعات النائية كما ان الاختلافات العريضة في توزع الثروة بين العالم المتخلف، والعالم المتقدم بالإضافة الى الحاجة المتزايدة الى الشباب والعمل الرخيص نسبيا في العالم المتقدم يوحي باستمرار الاتجاه الى الهجرة (بركان، ٢٠١٢) [١١].

يرى الكثير من الباحثين المهتمين بظاهرة الهجرة في البطالة سببا مباشرا وحقيقيا للهجرة بمختلف أنواعها حيث ترتبط عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، واذا ما طال امد هذا الانخفاض الحاد في الدخل فانه يؤدي الى البحث عن منافذ غير شرعية في ظل عدم توفر المنفذ الشرعي المتمثل في العمل، وهنا تتولد علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة والهجرة غير الشرعية بدافع من الحاجة والعوز الاقتصادي، كما ان البطالة غالبا ما تؤدي الى العزلة الاجتماعية للعاطل (عجوة، ١٩٨٥)[١٢].

وقد اكد البنك الدولي ان مشكلة البطالة تعتبر اكبر تحد اقتصادي واجتماعي يواجه اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو ما أشار اليه تقرير اوربي صادر عن منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط كما اكد التقرير الأخير على ضرورة المواجهة الجادة لقضية البطالة في دول جنوب البحر المتوسط خاصة مع الارتفاع المتوقع في عدد الداخلين الى سوق العمل نظرا لحجم وتركيبة السكان في المنطقة التي يصل بها حجم المواطنين اقل من ١٥ سنة – الى اكثر من ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وهو الرقم الذي يفوق قوة العمل الحالية، و التي لا تتعدى ٧٤ مليون فرد في الوقت الحالي في الوقت الذي ذهب فيه التقرير الى ان دول المنطقة تحتاج الى توفير نحو ٣٤ مليون فرصة عمل خلال السنوات ١٥ القادمة حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة.

كما ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة ان أسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى ازدياد اعداد الشباب في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل، بالإضافة الى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة كما ازداد الوعي بهذه الفوارق (كلاريا، بيير، خلسة، و اخرون، ٢٠٠٨) [١٤]، وانخفاض الأجور وارتفاع مستويات المعيشة، إضافة الى الحاجة الى الايدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، وكذلك فشل السياسات الحكومية في اعتمادها على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص العمل، وهذا يؤدي الى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب الى الهجرة غير الشرعية.

ج- **الأسباب الاجتماعية**

تعتبر العوامل الاجتماعية من بين اهم أسباب الهجرة غير الشرعية و هذا لارتباطها الى حد كبير مع الأسباب الاقتصادية، و لكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين طاردة و الأخرى جاذبة و لهذا يكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة الى البيئة الجاذبة، حيث يشير التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة، و التي تحدث اثرا في نفس المهاجر و تزرع فيه شعورا داخليا يؤدي به الى النفور من بيئته الاصلية و يدفعه الى البحث عن بيئة جديدة يطمع ان تكون فيها ظروف الحياة افضل من بيئته الاصلية (رشيد، ٢٠١٢)[١٦].

الانبهار بدنيا الاخرين وطريقة عيشهم والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب، والبحث عن الذات المفقودة التي ترفض البلد الأصلي، وتأمل في تحقيق هوية البلد

الأوروبي المستقبل، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط، فالذين تكتب لهم النجاة يهرعون الى التخلص من أوراق هويتهم لاكتساب هوية جديدة، اما الذين استحال عليهم الوصول فلن يكون مصيرهم سوى مقابر تتسع للمئات بل الالاف.

وفي هذا السياق يؤكد الأستاذ مصطفى باشني: " ان الياس دافع رئيسي للهجرة غير الشرعية، فاليأس هو الدرجة الأخيرة والمتقدمة من الاكتئاب هذا الأخير الذي يعد سمة من سمات المنتحرين وبالتالي حالة الياس التي تنشا لدى الحراق يمكن ان تؤدي به الى المغامرة والهجرة، هذا فضلا عن مدى تأثر الشباب الجزائري بنجاح المهاجرين الأوائل والذين تظهر عليهم بوادر الثروة والغنى عند عودتهم الى الوطن لقضاء عطلتهم كالسيارات، الهدايا، الاستثمارات وغيرها، وهذا ما ينمي روح الهجرة عند الشباب الذي يعيش البطالة والفقر، ويطمح الى التقليد (الطيبي، ٢٠٠٩)[١٧].

لا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة، والعوامل الجاذبة قد تكون حقيقية، أو حتى مجرد تصور.

ثانيا: الاطار المفاهيمي لسياسة التشغيل (سوق العمل)

من اجل التحكم وضبط تنظيم سوق العمل تعمل الحكومات ومنها الجزائر على وضع سياسات تشغيل، تهدف الى تخفيض والحد من ظاهرة البطالة، وذلك باشراك كل الفاعلين في سوق العمل وهذا من خلال إطار قانوني ومؤسساتي [١٨].

لهذا توجب علينا تقديم تعريف لسياسة التشغيل وبعدها نعرف سوق العمل.

١- تعريف سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم ان الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص العمل من خلال وضع برامج ناجحة للتكفل بالقادمين الى سوق العمل.

حيث تتكون سياسة التشغيل من كلمتين[١٩]:

- سياسة: وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.
- التشغيل: وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الانسان في نشاط بدني او جسدي يشغل بها مقابل اجر (يونس، ٢٠٠٧).

وتعرف سياسة التشغيل على انها " مجمل التشريعات والقرارات والاتفاقيات الهادفة الى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما تعتبر منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية، وتشغيل الباحثين عن العمل بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل..."[٢٠]

ويظهر ان سياسة التشغيل تتمثل في مجموعة التدخلات العمومية في سوق العمل التي تهدف الى تحسين اليات عمله بما يضمن التقليل من اختلالاته حيث ترتكز هذه السياسات على محورين اساسين هما [٢١]:

- السياسات القائمة على دعم العمل المأجور:

يتم من خلالها تشغيل الشباب في مؤسسة او هيئة تابعة للقطاع الاقتصادي او الإدارة العمومية لمدة معينة يتقاضوا خلالها تعويضا ماليا، ويتحصل على خبرة تمكنه من الولوج الى سوق العمل.

- السياسات القائمة على دعم المبادرات الفردية:

تكمن في تمويل الشباب الراغب في انشاء مشاريع او مؤسسات مصغرة تسمح لخلق مناصب شغل لهؤلاء الشباب (رابح، ٢٠١٤).

٢- تعريف سوق العمل

يعتبر سوق العمل أحد اشكال السوق بشكل عام حيث يخضع تحديد مفهومه الى خلاف بين المختصين وذلك بسبب تعدد وتنوع المرجعيات النظرية والفكرية، التي انطلق منها كل واحد منهم ومن أبرز التعريفات هي:

" مؤسسة تنظيمية اقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى انه يتم فيها بيع خدمات العمل شرائها"[٢٢]

" المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العامل" (القريشي، ٢٠٠٧)[٢٣]

حيث يتميز سوق العمل بميزتين [٢٤]:

- الجانب السوقي والمقصود به سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر الذي يحدد بجملة من العناصر كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة، المتوفرة لدى طالبي الشغل كل هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل.

- الجانب غير السوقي هو جانب غير خاضع لميكانزيم السوق، ويتمثل ذلك في تشريعات العمل والحوار الاجتماعي..... الخ . بين شركاء الإنتاج والمفاوضات الاجتماعية.

وهنا تتجسد أهمية دور الدولة في حقوق العمل، وتتمثل تدخلاتها ليس فقط في البعد الغير خاضع لأليات السوق مثل وضع قوانين العمل وتطويرها بما يضمن حقوق وواجبات كل المتعاملين في سوق العمل.

وكذلك عن طريق ضبط الأجور الدنيا والتدخلات التعديلية لتقريب بين العرض والطلب.

المحور الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر وأثر الهجرة غير الشرعية عليه.

نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي، ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول ساحل الصحراء كالنيجر والمالي، فان الجزائر تعتبر

من اهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من افريقيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة الى كونها دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين.
وتشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشارا واسعا في القارة السمراء، مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في افريقيا من صراعات وحروب، وفقر والكوارث الطبيعية فهي تتجمع لتكون اهم الأسباب الدافعة الى هذا النوع من الهجرات.
كما تعتبر الجزائر في نفس الوقت نقطة انطلاق و عبور و وصول، هذا ما جعلها تكون واحدة من ابرز الدول التي تعاني من انتشار شبكات التهريب للمهاجرين السريين، فقد أضحت تعج بالمهاجرين الأفريقيين القادمين من القارة السمراء، فلا تكاد تخلو ولاية من ولايات الجزائر ولا تجد فيها مجموعات من المهاجرين غير الشرعيين، و الذين يترصدون الفرص للعبور الى الضفة الأخرى للبحر المتوسط او الاستقرار المؤقت او الدائم من اجل العمل في الجزائر، الامر الذي اثر بشكل سلبي على كل القطاعات الحيوية في الدولة ووضعها امام حتمية إيجاد الحلول القانونية للحد من هذه الظاهرة.
فنظرا للدور الجوهري الذي تلعبه الجزائر في تنقلات المهاجريين السريين نحو تونس او المغرب، او بطريقة مباشرة من الجزائر نحو اوروبا ويرجع ذلك بالأساس الى شاسعة الحدود الجزائرية، بحيث تقدر الحدود الجزائرية مع النيجر بحوالي ١٣٠٠كلم، ومع مالي ب ١٢٨٠ كلم وليبيا ١٢٥٠،موريتانيا ٥٢٠ كلم، ومنه فان شاسعة الحدود يصعب من مراقبتها ويسهل من تنقل المهاجرين السريين الى الجزائر (رشيد، ٢٠١٢)[٢٥]
فبعد الغلق المرحلي للحدود مع بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة غير الشرعية، وكذلك انتعاش التنمية التي عرفتها الجزائر لم تعد بلد منشأ او عبور للهجرة السرية، وانما أضحت بلد مقصد او استقبال بامتياز للكثير من المهاجرين الافريقيين والاسيويين، الذين لم يتمكنوا من العبور الى الضفة الأوروبية.
فقد أشار رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني الى ان الجزائر تحولت من بلد عبور الى بلد استقرار ل ٨٠ بالمئة من المهاجرين الغير نظاميين، كما أضاف محافظ شرطة الحدود ان ٢٦ بالمائة من الصينيين الموجودين في الجزائر يفضلون البقاء بطريقة غير شرعية في الجزائر (عواشرية، ٢٠١٨)[٢٦]

أولا: واقع سوق العمل في الجزائر

رغم سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية من خلال خلق الاليات التي تهدف الى التقليص من البطالة وكان أهمها:
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).
- الصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA).

- برنامج عقود ما قبل التشغيل(CPE).
- الشبكة الاجتماعية(IAIG).
- مشروع الجزائر البيضاء.
- مشاريع صندوق الزكاة.
- المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات.

وقد اشارت بعض الدراسات ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية تقلصت في السنوات القليلة الماضية، وهذا راجع لوجود بحبوحة مالية، وخلق العديد من مناصب الشغل ووجود فرص حقيقية للاستثمار داخل الوطن وان عدد من المهاجرين الجزائريين ينوون العودة الى ارض الوطن، خاصة مع تزامن الازمة المالية الخانقة التي تمر بها أوروبا.[٢٧]

فقد سعت الحكومة الجزائرية من خلال استحداث هذه الاليات الى تقليص البطالة، وإيجاد فرص عمل للشباب.

لكن في المقابل ما زال سوق العمل الجزائري يشهد عجز فعلي، وتقلص دائم خاصة في ظل تعاظم دور العمالة الأجنبية، فرغم ارتفاع نسبة البطالة هناك قطاعات تعاني من نقص العمالة المؤهلة وتلجا الى سد هذا الفراغ باعتمادها على العمالة الأجنبية خاصة قطاع المحروقات، حيث قدرت وزارة العمل في احصائها سنة ٢٠١٥ ان عدد العمال الأجانب بلغ ١٤٠ ألف عامل من ١٢٥ جنسية (دواجي، ٢٠١٨)[٢٨]

تميزت وضعية سوق العمل خلال سنة ٢٠١٥ بارتفاع في حجم السكان النشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سنة ٢٠١٤، حيث بلغت نسبة هذا التزايد ٤.٢ بالمئة وهو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت ٤٧٩٠٠٠ شخصا، وتعود هذه الزيادة أساسا الى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة، وفئة الباحثين عن العمل في آن واحد.

وتظهر الدراسة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع والذي يشغل ٦١.٦ بالمئة من اجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة ١٦.٨ بالمئة، ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٣.٠ بالمئة، وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة ٨.٧ بالمئة.

تظهر النتائج ان معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر ٢٠١٤ وسبتمبر ٢٠١٥، حيث انتقل من ١٦.٤ بالمئة الى ١٤.١ بالمئة بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة، ومن جهة أخرى بلغ حجم البطالين الذين سبق لهم ان اشتغلوا ٤٦١٠٠٠ شخصا وهم يشكلون ٣٤.٣ بالمئة من اجمالي البطالين، ثلث من الفئة سبق لهم ان اشتغلوا كأجراء غير دائمين و٦٨.٥ كانوا يشتغلون في القطاع الخاص. [٢٩]

ثانيا: أثر الهجرة غير الشرعية على سوق العمل في الجزائر

لقد كان للهجرة غير الشرعية اثر مباشر على سوق العمل يتمثل في الاثار الاقتصادية واثر غير مباشر يتمثل في الاثار الاجتماعية التي تنعكس بصفة غير مباشرة على سوق

العمل وذلك نتيجة ارتباط العامل الاقتصادي بالعامل الاجتماعي وهذا ما سنتطرق له كما يلي:

١- الاثار الاقتصادية

- ان حجم التحديات و المعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر كبيرة و معقدة، باعتبار ان شريحة الشباب تشكل ثلثي المجتمع، الامر الذي يصعب معالجة هذه الإشكالية خاصة امام تراجع القطاع العمومي المنشأ لمناصب العمل الدائمة و المستقرة، و كذلك من خلال التحديات التي تواجهها الدولة من خلال العمل غير المنظم او ما يعرف l 'économie informels الذي يعتبر البديل الحتمي لكثير من الشباب القادم الى سوق العمل وهذا النوع من العمل يفتقر الى حماية العامل سوآءا في الاجر او مختلف الحقوق ويعتبر استغلال فاحش للشباب الباحث عن العمل[٣٠]و الذي تدخل فيه اعداد كبيرة من العمال الأجانب الغير نظاميين، حيث يعتبر منافسة غير عادلة للعمال الوطنيين (سليمان، ٢٠٠٩).

بات العمل الغير غير نظامي للمهاجرين غير شرعيين في سوق الظل يمثل الجزء الغير مرئي في الاقتصاد الوطني حيث يلج العمال الأجانب غير نظاميين اليه باجر زهيد، وظروف عمل غير صحية دون اية تغطية صحية او اجتماعية مع مزاولتهم عدة اعمال منها قطاع الفلاحة والبناء، وهذا في غياب الرقابة الامر الذي يقف تحدي كبير لنجاح سياسة التشغيل في الجزائر التي انفقت أموال طائلة من اجل وضع اليات لنجاحها.

- ان العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب خاصة الافارقة منهم، زاد من نسبة البطالة وهذا راجع لتوفير اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي وبالتالي أضحت منافسة لليد العاملة الوطنية (رشيد، ٢٠١٢)[٣١].فتوفير يد عاملة رخيصة يزيد من حدة البطالة التي تكلف أعباء إضافية على عاتق الدولة بالإضافة الى ان هذه الظاهرة تؤدي الى انتشار الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال من قبل منظمات تهريب البشر، فضلا عن عمليات تزوير الوثائق و الأوراق المالية، بحيث تعتبر نشاطات شبكات مهربي المهاجرين غير النظاميين من ضمن قائمة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصدى لها بالتجريم برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، الذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٤١٨/٠٣ المؤرخ في ٩ نوفمبر ٢٠٠٣ (عواشرية، ٢٠١٨)[٣٢]

- اعدت نقابات مفتشية العمل ملفا ثقيلا حول اختلالات سوق العمل والشغل في الجزائر، يكشف التلاعبات والخروقات القانونية والإدارية لحقوق العمال الوطنيين.

حيث ابرزت الملفات مسالة تشغيل العمال الأجانب دون احترام نص المادة ٥ فقرة ٢ من القانون ٨١/١٠ والتي نصت على معاقبة المستخدم الذي يشغل عمالا أجانب لا يحوزون على تراخيص قانونية مطابقة للشروط طبقا لنص المادة ١٩ من نفس القانون، وقد اكدت الملفات انتشار هذه الممارسات بشكل كبير في مجال البناء والاشغال

العمومية، حيث يتم الاستعانة بالمهاجرين الافارقة الذين يدخلون الى التراب الوطني بدون رخصة[٣٣]

- كما حذر الخبير في الشؤون الاقتصادية الدكتور فارس مسدور من ظاهرة النزوح الكبير التي تشهدها الحدود الجنوبية الجزائرية بالطرق غير الشرعية، و التي باتت ترشح دخول الاقتصاد الجزائري في نفق مظلم لما تخلفه ارقام البطالة، التي عرفت انتشارا واسعا و رهيبا وسط كبرى ولايات الجنوب الجزائري التي تعد اكبر المساحات على المستوى الوطني الحاضنة لاهم المشاريع الطاقوية، مؤكدا على نسبة العمالة التي تصل الى حدود ٢٥ الى ٤٠ بالمئة، و هي تقريبا ذات نسبة البطالة المسجلة كأقل تقدير، خاصة ان الطبقة الناشطة تتراوح أعمارهم بين ١٨ الى ٤٠ سنة (جريدة الفجر الجزائرية، ٢٠١٣).[٣٤]

- الاخلال باليات سوق العمل وجلب عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة كثرة العمالة الأجنبية غير النظامية.

- تأثر معدلات النمو الاقتصادي حيث يؤثر المهاجرون غير النظاميين سلبا على معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض فرص تكوين راس المال الوطني الازم للاستثمار في انشاء وتطوير المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

- استنزاف احتياطي الدولة من العملة الصعبة التي تكون في شكل تحويلات يحولها العمال الأجانب الغير نظاميين الى دولهم الأصل.

- انتشار جرائم غسل الأموال.

- انتشار الشركات الوهمية للنصب والاحتيال، واغراق السوق بالعملة المزورة.

٢- الاثار الاجتماعية

- أدى تفاقم الهجرة غير الشرعية الى ظهور ممارسات تتنافى وقيم المجتمع الجزائري، كالانتشار للدعارة والتسول وممارسة الشعوذة، ومن جهة أخرى وصول النازحين الافارقة الى المدن الكبرى الجزائرية كالعاصمة ووهران على اعتبار ان اغلبهم ينتقلون بوثائق مزورة، ويمارسون النصب والاحتيال، اين باتو يشكلون مضايقات ومصدر قلق للأهالي بعد ان كان نشاطهم لا يتعدى المناطق الجنوبية للوطن.

- كما يتخذ عدد منهم من الاحياء الهامشية مأوى لهم اذ يستأجرون مساكن تفتقر اغلبها لشروط الصحة والنظافة وانعدام الكهرباء، اما عدد منهم يفضل النوم في ورش البناء.

- كما ظهرت في غالب المدن الجزائرية ظاهرة الاحياء العشوائية والتي تنعكس على صحة البيئة لافتقراها الى النظافة مما يؤدي الى ظهور المشكلات النفسية والاجتماعية.

- انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات.

- دخول قيم وعادات دخيلة على المجتمع الجزائري مثل التسول الجماعي.

- تهديد العجرة غير الشرعية للثقافة القومية وهذا ما يصعب اندماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافاتهم التي تكون مبنية على أسس عرقية ولغوية ودينية.

- الاخلال بالتوازن الديمغرافي وتعدد الجنسيات فمثلا في ولايات الجنوب الجزائري يوجد أكثرمن ٣٤ جنسية في مناطق كتمنراست واليزي.

الخاتمة:

من خلال ماسبق ذكره يتضح لنا انه في الوقت الذي تسعى فيه الدولة الجزائرية وباقي دول المغرب العربي الى رسم سياسات تشغيل ناجعة من حيث مدى فاعليتها تبرز من خلالها اهمية الوقوف على اداء سوق العمل لمحاربة الفقر والبطالة وحماية اليد العاملة الوطنية فإن الجزائر باعتبارها بلد مصدر للمهاجرين غير الشرعيين يؤدي ذلك الى عواقب وخيمة نتيجة هجرة الادمغة والاطارات الى الخارج مما يؤثر ذلك بصفة مباشرة على سوق العمل من خلال نقص الكفاءات مما يدفع ذلك الى الاستعانة بالعمالة الاجنبية في الوقت الذي كان بالإمكان الاستغناء عنها مما يدفعنا ذلك الى القول بضرورة اعادة النظر في سياسات التشغيل من خلال رد الاعتبار لهذه الكفاءات الوطنية لايقاف هذا النزيف الحاد من الموارد البشرية .وفي المقابل فإن الجزائر باعتبارها بلد مقصد وعبور خصوصا للأفارقة فإن توافد هؤلاء المهاجرين بشكل كبير اثر بصفة سلبية على واقع سوق العمل من خلال ارتفاع نسبة العمالة الاجنبية غير القانونية والتي صارت تنافس اليد العاملة الوطنية مما جعل نسبة البطالة ترتفع كثيرا في اليد العاملة الوطنية مما أثر ذلك على التنمية بصفة سلبية وعلى امن المجتمع م خلال ارتفاع سبة الجريمة خصوصا الجريمة المنظمة التي تعتبر الماجري غير الشرعيي ركيزة لها بل تعدى الامر الى المساس حتى بالاسرة وجعل الواقع يسير عكس الاهداف المسطرة لذلك وجب ضرورة اعادة النظر في رسم سياسات التشغيل من جهة من خلال سعي المشرع الى تحقيق التوازن بين اهداف التشريع والممارسات الواقعية واعادة النظر في كيفية مجابهة الهجرة غير الشرعية م جهة اخرى.

الهوامش

١- **احمد رشا سلام. (٢٠١٠). الاخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية، مقال منشور في: مكافحة الهجرة غير الشرعية. مركز الدراسات والبحوث بجامعة ايف للعلوم الامنية ، ١، صفحة ٢٢٠.**

٢- **احميه سليمان. (٢٠٠٩). ، السياسة العامة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، محاضرة ألقيت بالملتقى العلمي حول " " كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة ٢٦/٢٧ افريل، ٢٠٠٩. السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع. سعيدة.**

٣- **الحسن عثمان، محمد نور ياسر، و عوض الكريم المبارك. (٢٠٠٨). الهجرة غير المشروعة والجريمة. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، صفحة ٧٩.**

٤- **الدين رشاعلي. (٢٠١٩). العامل المهاجر في القانون الدولي والتشريعات الوطنية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.**

٥- **جريدة الفجر الجزائرية. (٢٠١٣). مقال بعنوان: تسجيل ٤٠ بالمائة من العمالة الافريقية يدخل الاقتصاد الوطني النفق المظلم. الفجر ، ٥.**

٦- **رابح الطيبي. (٢٠٠٩). ، الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، علوم الاعلام والاتصال، الجزائر.**

٧- **رقية سليمان عواشرية. (٢٠١٨). ، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا). المجلة العربية للدراسات الأمنية ، صفحة ١٤٩.**

٨- ساعد رشيد. (٢٠١٢). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، . مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيض، العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية، بسكرة.
٩- سكوفيل كلاريا، تنتوريه بيير، ايمن خلسة، و اخرون. (٢٠٠٨). الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، كوبنهاغن، ٢٠٠٨، ص ١٠. كوبنهاغن.
١٠- سميحة يونس. (٢٠٠٧). ، خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل. جامعة محمد خيضر، ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة.
١١- سهام حروري. (مارس، ٢٠٠٩). الهجرة وسياسة الجار الأوروبي. مجلة الفكر متخصصة في الحقوق والعلوم السياسية ، صفحة ٣٤٥.
١٢- عاطف عبد الفتاح عجوة. (١٩٨٥). ، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
١٣- عبد االقادر رزيق المخادمي. (٢٠٠٥). النزاعات في القارة الافريقية انكسار دائم ام انحسار مؤقت. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
١٤- فايزة بركان. (٢٠١٢). آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر ، الحقوق، باتنة
١٥- فمحية رابح. (٢٠١٤). ، سياسات التشغيل في الجزائر في ظل التنمية ٢٠٠١-٢٠١٤. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تيزي وزوو، العلوم السياسية، تيزي وزو.
١٦- محمد حسان دواجي. (٢٠١٨). ، الاضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية " قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر. مجلة قانون العمل والتشغيل ، صفحة ١٦٩.
١٧- مدحت القريشي. (٢٠٠٧). اقتصاديات العمل (المجلد الاولى). الاردن: دار وائل للنشر.
١٨- مصطفى بشير. (٢٨ فيفري، ٢٠٠٠). بشير مصطفى، القرار عبر مضيق جبل طارق. الشروق ، ١٩.
١٩- ناجي عبد النور. (افريل٢٠٠٨). ، الابعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، مقال منشور في مداخلات الملتقى الدولي، ، يومي ٢٩ و٣٠ أفريل ٢٠٠٨، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، ص ١١٩. الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق (صفحة ١١٩). قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.